تحالف حماية الطفل
في العمل الإنساني

حماية الطفل في عالم محدود الموارد: من تحديات التمويل إلى الحلول المبتكرة

ورقة معلومات أساسية للاجتماع السنوي لعام ٢٠٢٦ بشأن حماية الأطفال في العمليات الإنسانية

مقدمة

يشهد العالم اليوم تزايداً مستمراً في أعداد الأطفال المتأثرين بالأزمات الإنسانية. وبرغم ما يُظهره هؤلاء الأطفال من قدرة لافتة على الصمود، فإنهم يظلّون من بين أكثر الفئات هشاشة في العالم، إذ يواجهون يومياً مخاطر متفاقمة وأشكالاً متعددة من العنف. فالنزاعات المسلحة وأعمال العنف المسلّح وموجات النزوح والصدمات المناخية – والتقاطع المتزايد بين هذه العوامل مجتمعةً – تعرّض عددًا أكبر من الأطفال للعنف والاستغلال والإهمال وإساءة المعاملة. وتؤثر النزاعات المسلحة وأعمال العنف وحدها اليوم على طفلٍ واحدٍ تقريباً من بين كل خمسة أطفال حول العالم، في حين يعيش أكثر من نصف مليار طفل وطفلة في مناطق النزاع أو على مقربة منها[i].

في الوقت نفسه، تواجه منظومة العمل الإنساني، المكلَّفة أساساً بحماية هؤلاء الأطفال، أزمة حادّة ومفاجِئة في التمويل[ii]. ونتيجة لذلك، يجري عملياً إغلاق برامج حماية الطفل المنقِذة للحياة والمستدامة، أو تقليص نطاقها، أو تركها تعاني نقصاً حاداً في الكوادر، تاركةً بذلك ملايين الأطفال محرومين من الدعم الذي هم في أمسّ الحاجة إليه.

وتتزامن هذه التحديات مع إصلاحات جوهرية تشهدها منظومة العمل الإنساني، من بينها ما يُعرَف بـ "إعادة ضبط العمل الإنساني (Humanitarian Reset)" ومبادرة الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة 80UN، وهي مبادرات تسعى لإعادة صياغة آليات تحديد الأولويات وهياكل الاستجابة وتمويلها[iii]. وفي موازاة ذلك، يؤدّي التزايد الملحوظ في تجاهل القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى تضييق مساحة العمل الإنساني القائم على المبادئ، وإضعاف آليات المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. إن تضافر هذه الديناميات معاً يعيد رسم ملامح بيئة العمل الخاصة بحماية الطفل في العمل الإنساني، مما يفرض ضرورة ملحة لإعادة النظر في كيفية ضمان رفاه الأطفال وحقهم في الحماية في ظل هذا الواقع الجديد.

ومع أنّ هذه المساحة المتاحة لحماية الطفل ما تزال تضيق، إلا أن الفاعلين في هذا القطاع، على اختلاف مستويات نشاطهم، مازالوا يواصلون الاستجابة والتكيّف[iv]. ففي سياقات متنوّعة، يعيد العاملون في حماية الطفل النظر في منهجياتهم، ويعيدون ترتيب أولويات مواردهم المحدودة، ويعززون نهجهم المجتمعية، ويبحثون عن طرق جديدة للحفاظ على نتائج حماية الطفل في ظل القيود غير المسبوقة التي يشهدها عملهم. وتبرز على نحو متزايد، في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني، ممارسات مبتكرة وشراكات جديدة، وفي بعض الأحيان مفاضلات صعبة، بينما يسعى الفاعلون إلى الإبقاء على الخدمات والدعامات الجوهرية لحماية الطفل ضمن حدود الموارد المتاحة. إن فهم طبيعة استجابة الجهات الفاعلة لهذه المرحلة الراهنة -بما في ذلك ما يتم الحفاظ عليه، وما يتم التخلي عنه أو فقدانه، وما تجري إعادة هيكلته- يُعد أمراً جوهرياً لضمان بقاء حماية الطفل في صلب الاستجابة الإنسانية، حتى في ظل بيئة عمل تزداد تعقيداً من الناحية السياسية وتشهد شحاً متزايداً في الموارد.

UNICEF/Johnson

النظام الإنساني يواجه أزمة تمويل حادة

على الرغم من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، تشهد المنظومة الإنسانية أزمة تمويل حادة، إذ يناشد التقرير العالمي للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٦ توفير ما يقارب ٢٣ مليار دولار أمريكي لمساعدة ٨٧ مليون شخص، وهو ما يمثل أدنى نسبة للأشخاص الذين يتم الوصول إليهم منذ أكثر من عقد من الزمان، رغم النمو المستمر في أعداد المحتاجين للمساعدة الإنسانية [v]. ويمثل هذا التراجع استمراراً لنهج التخفيضات التي تشهدها الاستجابات الإنسانية، حيث استهدفت خطط الاستجابة الأخيرة أقل من نصف الأشخاص الذين تم تقييمهم فعلياً على أنهم بحاجة للمساعدة.

بالنسبة لبعض الجهات المانحة الإنسانية الكبرى، يعود انخفاض التمويل إلى خيارات سياسية واستراتيجية أكثر من كونه ناتجًا عن نقص في الأموال المتاحة. أما بالنسبة لآخرين، فقد حدّت الضغوط الحقيقية على الميزانيات من قدرتهم على الحفاظ على مستويات التمويل الإنساني أو زيادتها، أو حتى المساهمة في سد الفجوات التي تركها غيرهم. وعملياً، يقع العديد من المانحين في منطقة ما بين هذين الاحتمالين، وقد أدى هذا الوضع إلى خلق فجوة تمويلية حقيقية على مستوى النظام برمته، عجز فيه أي مانح منفرد أو مجموعة من المانحين عن ردمها، مما أدى إلى انكماش الاستجابات الإنسانية في الوقت الذي تشهد فيه الاحتياجات الإنسانية تزايداً مضطرداً [vi].

في ظل هذه الظروف، أدى التركيز المفرط على الأولويات إلى حصر الاستجابات في الاحتياجات الأكثر إلحاحًا لإنقاذ الأرواح، مما تسبب في إهمال أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يواجهون مخاطر جسيمة ولكنها قد تكون أقل وضوحاً [vii]. وقد تأثر قطاع حماية الطفل في العمل الإنساني بشكل خاص، وهو قطاع عانى تاريخيًا من نقص التمويل [viii]، ففي مختلف السياقات، أدى انحسار التمويل إلى تعليق برامج حماية الطفل، أو تقليصها أو إغلاقها، وغالباً ما يحدث ذلك دون أي تخطيط لمرحلة انتقالية، مما يقوض استمرارية الرعاية والحماية للأطفال المعرضين للخطر [ix] .

القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان يتعرضان للهجوم

يرزح الإطار القانوني والمعياري العالمي، الذي وُجد أساساً لحماية الأطفال في الأزمات الإنسانية، تحت وطأة ضغوط شديدة. وتتزايد وتيرة انتهاك القوى الكبرى للقوانين والمعايير الدولية الراسخة بشكل علني. وفي كل مرة تحدث فيها مثل هذه الانتهاكات دون عقاب، فإنها تمهد الطريق أمام الآخرين ليحذوا حذوها، مما يغذي دوامة متصاعدة من تجاهل القوانين الدولية الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان، وهي قوانين أساسية لحماية الأطفال في الأزمات. ويؤدي هذا التآكل في المعايير إلى تقويض عقود من التقدم الذي تم إحرازه في ما يتعلق بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

تفاقمت حدة النزاعات المسلحة ووتيرة العنف، واتسع نطاقها الجغرافي، حيث ازداد عدد الدول التي تشهد نزاعات مسلحة مقارنةً بعددها بنهاية الحرب العالمية الثانية [x]، مما ساهم بشكل مباشر في ارتفاع حاد في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وفي أحدث تقرير لها، تحققت الأمم المتحدة من أكثر من ٤١,٣٧٠ انتهاكًا جسيمًا ضد الأطفال خلال عام ٢٠٢٤، وهو أعلى رقم مسجل على الإطلاق. وتشمل هذه الانتهاكات القتل والتشويه، والتجنيد والاستخدام من قبل القوات والجماعات المسلحة، والاختطاف، والعنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع المساعدات الإنسانية.

وقد سُجِّل ارتفاع حاد على وجه الخصوص في حالات حرمان السكان من المساعدات الإنسانية؛ إذ ارتفع هذا النمط من الانتهاكات من ٥,٢٠٥ حادثة موثَّقة في عام ٢٠٢٣[xi] إلى أكثر من ٧,٩٠٠ في عام ٢٠٢٤[xii]، مع توقّع مزيد من الارتفاع في عام ٢٠٢٥. ويتأثر الأطفال بشكل غير متناسب عندما يتم تقييد وصول المساعدات الإنسانية، حيث أن انقطاع الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات حماية الطفل، يؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة أصلًا ونقاط الضعف القائمة التي يواجهها الأطفال.

وتعكس هذه الاتجاهات تآكلًا أوسع في احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ما يضعف آليات المساءلة ويكرّس حالة من "تطبيع" الإيذاء الواقع على المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

إصلاح المنظومة الإنسانية وتغير بيئة العمل

مدفوعةً بأزمة التمويل، تمرّ المنظومة الإنسانية بسلسلة من الإصلاحات الجوهرية، من بينها ما يُعرَف بـ «إعادة ضبط العمل الإنساني» واحتفالات الأمم المتحدة بالذكرى الثمانين لتأسيسها [xiii] .

وكجزء من عملية إعادة الضبط هذه، خضع "نظام المجموعات" (Cluster System) لعملية تبسيط أسفرت عن **دمج مجال مسؤولية حماية الطفل** مع **مجال مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي** و**مجال مسؤولية إزالة الألغام**، ضمن مجموعة حماية واحدة. وإذا لم تُدر هذه العملية بعناية، فقد تشكل خطراً على جهود التنسيق الخاصة بحماية الطفل على المستوى القطري، بما في ذلك تقويض المنصة الحيوية المسؤولة عن تقديم الدعم الفني في مجال حماية الطفل واستكشاف الأخطاء وإصلاحها.

UNICEF/Jospeh

وفي الوقت نفسه، يتزايد عدد الدول التي تتجه نحو«الخروج» من إطار التنسيق الإنساني الدولي، ليس لأن الاحتياجات الإنسانية قد تراجعت فعليًا، بل لأن تخفيضات التمويل وقرارات ترتيب الأولويات تعيد تشكيل خطط الاستجابة العالمية. وقد صنّف التقرير العالمي للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٦، ضمن خططه "ذات الأولوية القصوى"، ما يصل إلى ١١ عملية استجابة على أنها في طور الخروج من المنظومة الإنسانية الدولية، مدفوعةً بواقع التمويل لا بالتغيرات على أرض الواقع [xiv]. يخلق ذلك مخاطر خاصة على حماية الطفل؛ إذ إن تقليص آليات التنسيق الرسمية، وقنوات التمويل، وهياكل الدعم التقني، من دون وجود خطط واضحة لمرحلة التسليم والانتقال، يعرّض الخدمات الأساسية لحماية الطفل للشلل إلى حد كبير حتى في السياقات التي يظلّ فيها تعرّض الأطفال للعنف والاستغلال والإهمال عند مستويات مرتفعة.

تأثير ذلك على برامج حماية الطفل

تشير الأدلة المستخلصة من العاملين في مجال حماية الطفل في أكثر من ٥٠ سياقاً إنسانياً إلى أن تخفيضات التمويل بدأت بالفعل تُحدِث آثارًا فورية وجسيمة على الأطفال وعلى الخدمات المصمّمة لحمايتهم [xv]. ويؤدي إغلاق البرامج وتقليص نطاقها إلى حرمان الأطفال من خدمات إدارة الحالات، والدعم النفسي والاجتماعي، والبحث عن الأسر ولم شملها، والمساعدة القانونية، والتدخلات الوقائية المجتمعية، وغيرها من خدمات حماية الطفل الأساسية.

UNICEF/El Baba

وفي بعض السياقات، يرتبط الانقطاع المفاجئ في الخدمات بزيادة تعرض الأطفال لمخاطر مثل عمالة الأطفال، وزواج الأطفال، والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، فضلاً عن تعرضهم لضغوط نفسية حادة، بما في ذلك الأفكار الانتحارية. وتكون هذه الآثار شديدة بشكل خاص على الأطفال الذين يعانون من نقاط ضعف متداخلة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال في حالة تنقل، والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون عن أسرهم [xvi].

ومن المعلوم أن نتائج حماية الطفل تعتمد على طيف واسع من المهنيين، بمن فيهم العاملون في إدارة الحالة، والميسرون المجتمعيون، والمشرفون، والمستشارون الفنيون، ومنسقو البرامج، والمديرون. فبينما يُعد موظفو الخطوط الأمامية ركيزة أساسية لتحديد المخاطر والتفاعل المباشر مع الأطفال والأسر، يتولى الموظفون الفنيون والإداريون مهام الإشراف، والتوجيه، وضمان الجودة، والتنسيق؛ وهي عناصر لا غنى عنها لضمان استجابات آمنة وفعالة.

إن تقليص القدرات في كل من الخطوط الأمامية والدعم الفني يحد بشكل كبير من قدرة الجهات الفاعلة على تقديم برامج حماية طفل ذات جودة عالية، ويضعف قدرتها على الالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل. ومع مرور الوقت، تنذر هذه الضغوط بتآكل الاستثمارات التي ضُخت في تعزيز أنظمة حماية الطفل، وتُهدد بعكس مسار التقدم المحرز نحو بناء استجابات مستدامة وبقيادة وطنية.

الآثار العابرة للقطاعات وتآكل بيئات الحماية الخاصة بالأطفال

تُؤدي تخفيضات التمويل في مختلف قطاعات النظام الإنساني إلى تعطيل البرامج في قطاعات متعددة تُعدّ أساسية لحماية الأطفال ورفاههم، ففي العديد من البيئات المتضررة من الأزمات، يجري تقليص أو إغلاق برامج التعليم، والأمن الغذائي، والصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة وغيرها، بما في ذلك البرامج المتكاملة التي كانت تُسهم سابقًا في منع مخاطر حماية الطفل والتخفيف من حدتها[xvii]. ويكتسي تقليص خدمات التعليم أو إغلاقها في السياقات الإنسانية ضرراً بالغاً بشكل خاص[xviii]، حيث إن المدارس ومساحات التعلم لا تقتصر وظيفتها على التعليم فحسب، بل توفر أيضاً بيئة منظمة، وإشرافاً، ودعماً نفسياً اجتماعياً، كما تتيح الكشف المبكر عن الأطفال المعرضين للخطر[xix] .

وتسهم هذه الاضطرابات العابرة للقطاعات في مضاعفة المخاطر التي تحدق بالأطفال، وذلك عبر إضعاف البيئات الوقائية وزيادة الاعتماد على آليات التكيف الضارة. فعندما ينقطع التعليم، يزداد احتمال انخراط الأطفال في سوق العمل، أو الزواج المبكر، أو التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة، وغيرها من أشكال الاستغلال[xx]. وبالتوازي مع ذلك، يؤدي تقليص المساعدات الغذائية والخدمات الأساسية إلى زيادة انكشاف الأطفال أمام مخاطر عمالة الأطفال، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالبشر، والتجنيد، وزواج الأطفال؛ بينما يفرض خفض التمويل الصحي قيوداً على الوصول إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الأساسية. وتُفاقم هذه الضغوط مجتمعةً المعاناة النفسية والاجتماعية لدى الأطفال ومقدمي الرعاية، وتقوض المكاسب التي تحققت بفضل البرامج الإنسانية المدمجة ومتعددة القطاعات.

خاتمة

يتسم السياق الإنساني الراهن بتزايد الاحتياجات، والنقص الحاد في التمويل، وتراجع احترام الأطر القانونية والمعيارية، إلى جانب تحولات جوهرية في منظومة العمل الإنساني. وتؤدي هذه الديناميكيات مجتمعةً إلى إعادة تشكيل بيئة عمل حماية الطفل في المجال الإنساني بشكل جذري، واضعاً الأطفال أمام مخاطر متزايدة، ومُلقياً بضغوط هائلة على الأنظمة المنوطة بحمايتهم، والتي غالباً ما تكون مستنزفة أصلاً.

UNICEF/Lopez

في ظل هذه القيود، يواصل العاملون في مجال حماية الطفل التكيف، مستندين إلى الأدلة والخبرات وجهود العمل المشترك، بهدف ضمان استدامة الخدمات الحيوية، وتعزيز البيئات الوقائية، والحد من الضرر حيثما أمكن. صحيح أن الابتكار واتباع أساليب عمل جديدة لا يمكن أن يعوّضا حجم الاحتياجات غير الملبّاة، ولا أن يحلّا محل الالتزام السياسي والمالي تجاه حقوق الطفل، بما في ذلك حقه في الحماية، إلا أنهما يمكن أن يساهما في الحفاظ على النتائج الجوهرية في مجال حماية الطفل، وتحسين كفاءة التدخّلات وعدالتها، وتوجيه الاستخدام الاستراتيجي للموارد المحدودة المتاحة. ومن ثَمّ، فإن فهمنا العميق لطبيعة المشهد الراهن الذي تعمل فيه الجهات الفاعلة يُعدّ ركيزة أساسية في مسار بناء نُهج أكثر تركيزًا، وأكثر التزامًا بالمبادئ، وأكثر ملائمة للسياق، لضمان مواصلة حماية الأطفال في عالم تحكمه ندرة الموارد.

الاقتباس المقترح: تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، حماية الطفل في عالم شحيح الموارد: من تحدّيات التمويل إلى الحلول المبتكرة (٢٠٢٦).

تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني

لمزيد من المعلومات حول عمل التحالف وكيفية الانضمام إلى الشبكة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.alliancecpha.org
أو التواصل معنا مباشرة عبر البريد الإلكتروني: info@alliancecpha.org.

ملاحظات ختامية:

[i] https://resourcecentre.savethechildren.net/document/stop-the-war-on-children-security-for-whom-2025

[ii] https://alliancecpha.org/en/advocacy-resource-pack/positioning-child-protection-humanitarian-action-amid-funding-cuts

[iii] https://alliancecpha.org/en/advocacy-resource-pack/positioning-child-protection-humanitarian-action-amid-funding-cuts

[iv] https://alliancecpha.org/sites/default/files/An%20Overview%20of%20the%202025%20Annual%20Meeting%20for%20Child%20Protection%20in%20Humanitarian%20Action.pdf

[v] https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2026

[vi] https://apnews.com/article/un-switzerland-humanitarian-aid-ocha-funding-e764d76f3a5adcd861899a3b0be66ab3

[vii] https://www.concern.net/press-releases/un-humanitarian-overview-reveals-millions-people-risk-being-left-behind-2026

[viii] https://alliancecpha.org/en/technical-materials/unprotected-special-edition-analysis-funding-child-protection-armed-conflict-2021-and-2022

[ix] https://alliancecpha.org/en/brief-global-impact-funding-cuts-children

[x] https://www.unicef.org/reports/state-of-worlds-children/2025#download

[xi] https://docs.un.org/ar/S/2024/384

[xii] https://docs.un.org/ar/s/2025/247

[xiii] https://www.un.org/un80-initiative/en

[xiv] https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2025/12/11/abrupt-transitions-global-humanitarian-overview-pushes-dangerous-trend

[xv] https://alliancecpha.org/en/brief-global-impact-funding-cuts-children

[xvi] https://alliancecpha.org/en/brief-global-impact-funding-cuts-children

https://alliancecpha.org/en/brief-global-impact-funding-cuts-children [xvii]

https://e1.nmcdn.io/assets/ggheie/wp-content/uploads/2025/08/Futures-Cut-Short-FINAL.pdf [xviii]

https://alliancecpha.org/en/child-protection-humanitarian-action-and-education-emergencies [xix]

https://e1.nmcdn.io/assets/ggheie/wp-content/uploads/2025/08/Futures-Cut-Short-FINAL.pdf [xx]